كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The Iraqi Parliamentary Experience in the Council of the Ottoman Envoys(1876-1914)

Assist. Lect. Amjad Khudair Rahim Muhammad

College of Arts
Department of Hi
البريد الإلكتروني:
edu.iq.amjad.raheem@tu

***Keywords*:**
Experience
The course
Parliamentary
The two envoys
the Council

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Feb. 2020
Accepted 23 Feb 2020
Available online 6 May 2020
* *Corresponding author: E-mail* :
adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The research - a modest attempt to shed light on the first parliamentary experiment that Iraq had fought, following the participation of a number of Iraqi MPs in the discussions of the Ottoman Envoys Council, when Iraq as a whole was under Ottoman control. The Iraqis practiced this experience after the announcement of the Ottoman constitution and the formation of the Council of Envoys, during the rule of Sultan Abdul Hamid II and the federalists, during the period (1876-1914). Two conditionalities were formed, i.e. two constitutional covenants, in which four electoral cycles were achieved, one within the first conditionality, and three sessions in the second conditionality. The research reached two conclusions:The first conclusion: Instructing the commencement of work in the Council of Envoys and the Constitution, and then ordering their dissolution (and for many times), shows us that both Sultan Abdul Hamid II and the Unionists - alike - have shown little respect for the constitution and representative life. This means that they had taken all of this as a cover for them, in order to stay as long as possible in power. As for the second conclusion: Despite the negatives and contradictions that accompanied that experience, it was not without positive and beneficial concepts. Rather, it was in the eyes of the Iraqis a successful experience and a solid foundation, in order to practice the upcoming parliamentary life in Iraq.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.8

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

التجربة البرلمانية العراقية في مجلس المبعوثان العثماني

(١٨٧٦-١٩١٤)

م.م أمجد خضير رحيم محمد/ كلية الآداب/ جامعة تكريت

الخلاصة:

يعد البحث – محاولة متواضعة من أجل تسليط الضوء عن أول تجربة برلمانية كان العراق قد خاضها، على أثر مشاركة عددٍ من النواب العراقيين في مناقشات مجلس المبعوثان العثماني، حينما كان العراق واقعاً تحت السيطرة العثمانية .

لقد مارس العراقيين تلك التجربة بعد إعلان الدستور العثماني وتشكيل مجلس المبعوثان، أبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني والإتحاديين، خلال المدة (١٨٧٦-١٩١٤). وقد تشكلت خلالها مشروطيتان، أي عهدان دستوريان، تحققت فيهما اربع دورات انتخابية، واحدة ضمن المشروطية الأولى، تحقق فيها اجتماعان، وثلاث دورات في المشروطية الثانية.

وقد توصل البحث إلى خلاصتين هما :

الخلاصة الأولى : أن الإيعاز ببدء العمل بمجلس المبعوثان والدستور ومن ثم الأمر بحلهما (ولمرات عديدة)، يعني أن كل من السلطان عبد الحميد الثاني والإتحاديين – على حد سواء – لم يبدوا أي إحترام يذكر تجاه الدستور والحياة النيابية. وذلك يعني أنهم كانوا قد اتخذوا من كل ذلك غطاءً لهم، من أجل البقاء أطول مدة ممكنة في سدة الحكم.

اما الخلاصة الثانية : رغم من السلبيات والتناقضات التي صاحبت تلك التجربة، إلا أنها لم تخلو من المفاهيم الإيجابية والنافعة، لا بل أنها كانت بنظر العراقيين تجربة ناجحة وأساس متين، من أجل ممارسة الحياة النيابية المقبلة في العراق.

المقدمة

يعد النظام البرلماني أساس الديمقراطية الحديثة التي توصلت إليها الشعوب، بعد جهد طويل، من أجل ان يكون سنداً وضماناً لها، لا ليمثل أو يعبر عن نوايا ومآرب الجهات التنفيذية، وإنما لمراقبة أعمالها وتقويم مسارها التنفيذي نحو الإتجاه الصحيح.

وتكتسب الدراسة عن أول ممارسة برلمانية حدثت في العراق، أهمية كبيرة تستحق البحث والتحري عنها، بعد أن شارك عددٍ من الساسة العراقيين في مناقشات مجلس المبعوثان العثماني، أثر فوزهم في الإنتخابات النيابية التي جرت مراسيمها في العرق، خلال المدة (١٨٧٦-١٩١٤)، أبان حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني والإتحاديين . ومن هنا جاءت أهمية إختيار الموضوع.

يتألف البحث من ثلاثة مباحث رئيسة ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول تفاصيل المشروطية الأولى، أي العهد الدستوري الأول، خلال المدة (١٨٧٦-١٨٧٨)، في حين عالج المبحث الثاني مجريات المشروطية الثانية، أي العهد الدستوري الثاني، خلال المدة (١٩٠٨-١٩١٤) ، وأفصح المبحث الثالث عن مناقشات وطروحات النواب العراقيين التي أبدوها في المجلس المذكور. إعتمد البحث على العديد من المصادر العربية والمعربة والرسائل والأطاريح الجامعية ، فضلاً عن عددٍ من الموسوعات السياسية والتاريخية.

المبحث الأول

المشروطية الأولى – العهد الدستوري الأول
(٢٣ كانون الأول ١٨٧٦– ٢٣ شباط ١٨٧٨)

المبحث الأول

المشروطية الأولى – العهد الدستوري الأول (٢٣ كانون الأول ١٨٧٦– ٢٣ شباط ١٨٧٨)

كان العراق منذ بداية القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر ساحة للعمليات العسكرية والسياسية بين الدولتين الصفوية[١] والعثمانية[٢] ، من أجل السيطرة على مقدراته ونهب خيراته، إلا أنه أصبح لاحقاً تحت السيطرة العثمانية تحديداً ومن دون منازع حتى بداية القرن العشرين[٣].

لقد تأخر تطور العراق كثيراً وفي جميع جوانبه، أبان الحكم العثماني، بإستثناء تلك (الإصلاحات)[٤]، التي قام بها الوالي العثماني (مدحت باشا)[٥]، أبان توليه حكم ولاية بغداد، خلال المدة ١٨٦٩–١٨٧٢ [٦] . وإمتدت إصلاحات مدحت باشا لاحقاً لتشمل هذه المرة جانباً من حكم الدولة العثمانية، بعد أن كلف بمنصب (الصدر الأعظم)[٧]، إذ إستطاع في عام ١٨٧٦ أن يقنع السلطان (عبد الحميد الثاني)[٨] بإعلان الدستور[٩] والعمل به، ضماناً للحريات العامة، فضلاً عن العمل بالنظام البرلماني[١٠]، من أجل ان تدار بموجبهما الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية[١١]. وأن الإقدام على ذلك العمل – سيجعل الدول الأوربية تتوقف عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، لا سيما وأنه سيصلح من أوضاع الرعايا المسيحين في البلقان والشام . لذا فقد تشكلت لجنة عامة برئاسة مدحت باشا، ولجان فرعية اخرى لدراسة مشروع الدستور قبل إصداره . وبعد أن أنهت تلك اللجان أعمالها بعد مداولات طويلة، وضعت هيكل للنظام البرلماني يقوم على أساس تشكيل مجلسين، هما: مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان[١٢].

تأثر العراق بتلك القرارات الجديدة التي اتخذتها الدولة العثمانية وبما سيترتب عليها من تغيرات سياسية وإجتماعية . لذا فقد قرر العراقيون بكل طوائفهم وقومياتهم أن يأخذوا دورهم التأريخي ويكونوا جزءاً من العهد السياسي الجديد الذي باتت تعيش أحداثه الدولة العثمانية من خلال المشاركة الفعلية في إنتخابات (مجلس المبعوثان)[١٣]، الذي وافق السلطان عبد الحميد الثاني على تشكيلة عام ١٨٧٦[١٤]، رغم أن الولايات العراقية كانت بعيده كل البعد عن ممارسة العمل النيابي، إلا أن العراقيين كانوا قد إستقبلوا فكرة ممارسة الحياة النيابية برغبة وحماس كبيرين، إذا التفت معظم أطياف الشعب العراقي حول تلك الممارسة الجديده[١٥].

كان قانون الإنتخابات النيابية الذي سارت عليه الدولة العثمانية أنذاك، يقوم على درجتين، أي أنه لم يكن إنتخاباً مباشراً، إذ كان على الناخب أن يقوم في البدء بإنتخاب قائمة إنتخابية تمثل المنتخبين الثانويين، ومن ثم يجتمع هؤلاء لينتخبوا بعد ذلك نائباً واحداً عن المنطقة التي تمثلهم[١٦].

عُرفت تلك المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية بمرحلة (المشروطية)[١٧]، بعد أن تم إعلان الدستور العثماني ونشره في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٨٧٦، وبعد إكمال مراسيم إنتخابات مجلس المبعوثان في مركز الدولة العثمانية والأقاليم التابعة لها، بما فيها إقليم العراق، إذ فاز فيها ستة نواب عراقيين[١٨]، وهم كانوا على النحو الآتي :

- عن ولاية بغداد :(رفعت بك الحاج أحمد – مناحيم دانيل – صالح عبد الرزاق الشيخ قادر).
- عن ولاية الموصل : (عبد الرحمن وصفي بك آل شريف).
- عن ولاية البصرة: (عبد الرحمن أفندي الزهيري – محمد أفندي العامر).

وقد جرى إفتتاح مجلس العموم العثماني بمجلسيه الأعيان والمبعوثان في التاسع عشر من آذار ١٨٧٦،إذ عقد فيه أول إجتماع بحضور السلطان عبدالحميد الثاني[١٩]. وعند إفتتاحه آلقى السلطان عبد الحميد الثاني خطبة أوضح فيها أسباب إنحطاط الدولة العثمانية وتأخرها، وما يلزم من الإصلاحات الواجب تحقيقها في نشر التعليم والمساواة، فضلاً عن إقامة العدل في الأحكام[٢٠].

أعطى الدستور العثماني للسلطان الحق في تعيين أعضاء مجلس الأعيان مدى الحياة، على أن لا يقل سن العضو عن (٤٠) عاماً، أما مجلس المبعوثان فكان أعضائه يأتون من خلال الفوز في الإنتخابات النيابية العامة . وكان المجلسان يجتمعان كل سنة في دورة عادية، ويحق فيها للسلطان تقديم موعد الدورة البرلمانية أو إختصار مدتها. وكانت الحكومة العثمانية هي التي تقترح التشريعات الجديدة وتقدمها للبرلمان . أما بشأن إقتراحات أعضاء المجلسين فيجب أن تعرض أولاً على السلطان وأن وافق عليها – فإنه بدوره يحيلها إلى البرلمان عن طريق مجلس الدولة، الذي هو الأخر يجب أن يوافق عليها، ليصدر بعد ذلك الأمر النهائي بموافقة السلطان، أما إذا رفض أحد المجلسين مشروع القانون – فلا يعاد النظر فيه من جديد في دورة الإنعقاد ذاتها [٢١].

لقد كانت الغاية الأساسية من إعلان المشروطية، من أجل إنهاء نظام الحكم المطلق الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية آنذاك، أي جعل السلطان العثماني (مشروطاً)، وبمعنى أدق مقيداً بالأحكام التي أوصى بها القانون الأساسي العثماني[٢٢]. لذا فقد راق للسلطان عبد الحميد الثاني أن ينص الدستور العثماني، أن شخص الملك ((**مقدس وله حرمته**))، وأن تنص المادة (١١٣) أن من حق السلطان حصراً ((**نفي أي شخص يخل بالأمن ويهدد مصالح الدولة إلى خارج الحدود العثمانية**)). وهذا ماحصل للصدرالأعظم مدحت باشا عندما أخذ يتحدى السلطان عبد الحميد الثاني ويوعز للصحف العثمانية للقيام بإنتقادهِ، فلم يتردد عندها السلطان في إعتقاله ومن ثم نفيه إلى الطائف عام ١٨٧٧، إستناداً إلى المادة المذكورة [٢٣] .

إجتمع مجلس المبعوثان في المشروطية الأولى، إجتماعان، إذ عقد الإجتماع الأول وكان للمدة من التاسع عشر من آذار ١٨٧٧ وحتى الثامن والعشرين من حزيران من العام ذاته، في حين عقد الإجتماع الثاني وكان للمدة من الحادي عشر من كانون الأول ١٨٧٧ وحتى الثالث والعشرين من شباط ١٨٧٨[٢٤].

وبالرغم من أن مجلس المبعوثان لم يكن ذا صلاحيات واسعة، فضلاً عن ضعف سلطته أمام سلطة السلطان، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني، كان قد وجد فيه ما يهدد مركزهِ الرسمي، كـ (خليفة وسلطان)، فضلاً عن الشهرة والقوة السياسية التي أخذ يتمتع بها الصدر الأعظم مدحت باشا على حساب المركز السياسي للسلطان، كانت هي الأخرى قد أثارت حفيظته وغيرته. لذا فقد إستغل السلطان عبد الحميد الثاني فرصة قيام الحرب (الروسية – العثمانية)[٢٥]، فأصدر فرماناً في الثالث والعشرين من شباط ١٨٧٨، أوقف بموجبه العمل بالدستور وتعطيل مجلس المبعوثان إلى أجل غير مسمى[٢٦] .

مما تقدم، رأينا أنه بعد إعلان الدستور العثماني والعمل بالنظام البرلماني، على إثر تشكيل مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧، كان قد مثل العراق ستة نواب، على إثر فوزهم في الأنتخابات النيابية التي جرت في الولايات العراقية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة . وقد عرفت تلك المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية بالمشروطية الأولى، التي عقد فيها إجتمان فقط، خلال المدة (١٨٧٧– ١٨٧٨)، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أمر بإيقاف العمل بالدستور العثماني ومن ثم فض أعمال مجلس المبعوثان على إثر قيام الحرب الروسية – العثمانية عام ١٨٧٨، فضلاً عن القوة والشهرة السياسية التي كان يتمتع بها الصدر الأعظم مدحت باشا، هي الأخرى كانت قد أثارت غيرة وحفيظة السلطان .

المبحث الثاني

المشروطية الثانية – العهد الدستوري الثاني

(٢٣ تموز١٩٠٨– ٧ آب١٩١٤)

- **الدورة البرلمانية الأولى (١٧ كانون الأول ١٩٠٨– ١٨ كانون الثاني ١٩١٢)**
- **الدورة البرلمانية الثانية (١٨ نيسان ١٩١٢– ١٣ آب ١٩١٢)**
- **الدورة البرلمانية الثالثة (٤ كانون الثاني ١٩١٤– ٧ آب ١٩١٤)**

المبحث الثاني

المشروطية الثانية – العهد الدستوري الثاني (٢٣ تموز –٧ آب ١٩١٤)

- **الدورة البرلمانية الأولى (١٧ كانون الأول ١٩٠٨– ١٨ كانون الثاني ١٩١٢):**

كان السلطان عبد الحميد الثاني . يؤمن بأنَّ إدارة حكم الدولة بموجب النظام البرلماني سيؤدي بالنهاية إلى تمزيق وحدة الدولة العثمانية، إذ كان يرى أن الاقليات العديدة التابعة للدولة من كل الطوائف والملل – ستتطرف في طلباتها وتستغل من قبل الأعداء، في حين أن الهم الأكبر للسلطان عبد الحميد الثاني، كان يتركز في الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها [٢٧]، فضلاً عن توفير مستلزمات الحياة الكريمة لأبناء الشعب وجعلها في متناول يد الجميع . وبما أن مجلس المبعوثان كان يضم بين صفوفه أعضاء من شتى الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية، فإن هؤلاء – بنظره – كانوا سيقدمون بالنهاية المصالح التي تخص أصولهم المناطقية على حساب المصالح العليا للدولة[٢٨]. وهذا يعني أن السلطان عبد الحميد الثاني . كان يرى أن العمل بالنظام البرلماني سيكون في نهاية المطاف . عاملاً للتفكك . عوضاً عن العمل في الحفاظ على الوحدة الوطنية.

لقد تميزت المدة (١٩٠٨–١٩١٤) من تاريخ الدولة العثمانية، بتقلص نفوذ السلطان العثماني وبروز الرغبة الملحة لدى عامة الناس وتحديداً الطبقة المثقفة منهم، التي أخذت تنادي بوجوب التخلص من نظام الحكم المطلق[٢٩] واستبداله بنظام الحكم الدستوري، أي العودة من جديد إلى العمل بالدستور والنظام البرلماني[٣٠].

وعاد الصراع السياسي مجدداً، فكان هذه المرة بين السلطان ورجاله من جهة والمطالبين بالحرية والحكم الدستوري من جهة ثانية، إذ أخذت الجهات السياسية المعارضة بقيادة جماعة (الإتحاد والترقي)[٣١]، تنادي بوجوب العمل بالدستور وإعلان المشروطية، فأدرك عند ذلك السلطان عبد الحميد الثاني خطورة الموقف . فدعا مجلس الدولة إلى الإنعقاد، فأصدر أوامره السلطانية بإعادة العمل بالدستور العثماني والشروع ببدء الإنتخابات النيابية الجديدة، فكان يوم الثالث والعشرين من تموز ١٩٠٨، يوماً لإعلان المشروطية الثانية[٣٢]. وأفتتح مجلس المبعوثان دورته البرلمانية الأولى من المشروطية الثانية في السابع عشر من كانون الأول من العام ذاته، وفيها حصل العراق على (١٧) مقعدا نيابيا[٣٣]. وقد شغلتها الأسماء الآتية :

- عن بغداد : (إسماعيل حقي بابان – علي علاء الدين الألوسي – ساسون حسقيل) .
- عن الديوانية : (إسماعيل رفعت بك – مصطفى نورالدين أل الواعظ) .
- عن كربلاء : (عبدالمهدي الحافظ).
- عن البصرة : (طالب النقيب – أحمد باشا الزهير) .
- عن المنتفك : (رافت بك السنوي – خضر لطفي أفندي) .
- عن الموصل : (محمد علي فاضل حافظ – داود يوسفاني) .
- عن السليمانية : (ملا سعيد كركوكلي زادة) .
- عن كركوك : (علي مصطفى قيردار – صالح باشا أل النفطجي) .

- عن العمارة : (عبدالمحسن السعدون – عبدالمجيد الشاوي) أعقب إعلان المشروطية الثانية، حدوث ردود أفعال معارضة، مفادها أن الدستور العثماني مخالف للشريعة الإسلامية، وأن السلطان غير راضٍ عنه، وأنه من صنع الماسونيين والمرتدين واليهود، لذا يجب إلغاؤه والعودة بالبلاد إلى الشريعة الإسلامية. وقد عرف ذلك التكتل بأسم (الجمعية المحمدية)[٣٤] . وفي الثالث عشر من نيسان ١٩٠٩، اخذ تمرد جنود الجيش العثماني الأول، شكل العنف والثورة المسلحة بقيادة الدراويش الذين قاموا بقتل عددٍ من رجال العهد الجديد من عسكريين وغيرهم[٣٥]. وقد عرفت تلك الواقعة آنذاك بواقعة (٣١ آذار ١٩٠٩) [٣٦].

وعلى أثر تلك التطورات السياسية الخطيرة، إستنجد الإتحاديين بالجيش العثماني الثالث المرابط في مقدونيا تحت قيادة (محمود شوكت)[٣٧]، فتم قمع ذلك التمرد[٣٨]، وخلع السلطان عبد الحميد الثاني من قبل الإتحاديين [٣٩]، على أثر الإجتماع المشترك لمجلسي المبعوثان والأعيان، فجيئ بعد ذلك بأخيهِ السلطان محمد رشاد (محمد الخامس)[٤٠] في السابع والعشرين من نيسان ١٩٠٩[٤١] .

وفي أعقاب إعلان المشروطية الثانية – كان من المؤمل أن تتحسن الأمور نحو الأفضل، وأن يطرأ على البلاد عهد تسود فيه الحرية والمساواة والعدل، تلك الشعارات التي كانت تنادي بها جمعية الإتحاد الترقي، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، رغم حصولهم على الأكثرية النيابية في أول مجلس نيابي تم إنتخابهِ بعد إعلان المشروطية الثانية، إذ لم يكد يجتمع مجلس المبعوثان بدورته الثانية حتى بدأت سياسة الإتحاديين تأخذ بعداً أخر في تصرفاتهم السياسية، حيث النزعة العنصرية المقيتة [٤٢]، وما إنطوت عليه من إنكار لحقوق العناصر غير التركية، فضلاً عن إتباعها لسياسة التتريك التي أدت إلى شق الصف الوطني، وإثارة الخلاف بين العرب والأتراك، مما سبب لها ذلك قوة معارضة في المجلس النيابي الجديد، نتيجة لتنامي الوعي القومي لدى أعضاء المجلس، لذا فقد قررت حكومة الإتحاد والترقي حل مجلس المبعوثان في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٢، والدعوة لإجراء إنتخابات نيابية جديدة [٤٣] .

– الدورة البرلمانية الثانية (١٨نيسان ١٩١٢– ١٣ آب ١٩١٢) :

بعد ان حُلت دورة مجلس المبعوثان الأولى، ضمن المشروطية الثانية، سعت حكومة الإتحادين إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة، فبدأت تلك الإنتخابات في أواخر كانون الثاني ١٩١٢، بعد ان أصدرت تعليماتها السرية إلى السلطات في الولايات العثمانية، من أجل التدخل وحسم مسألة الفوز في تلك الإنتخابات لصالح مرشحيهم[٤٤]. ومقابل ذلك قامت الصحف العراقية[٤٥] بحملات صحفية عديدة، دعت فيها إلى وجوب أن يكون المرشحين عن المناطق العراقية من الذين يتكلمون اللغة العربية وليس التركية حسب[٤٦].

لقد مارست حكومة الإتحاديين مختلف الوسائل القصرية (القوة والبطش والتزوير)، من أجل وصول مرشحيهم الى المجلس النيابي الجديد . وبفضل تلك الوسائل كان قد حصل الإتحاديين على الأغلبية الساحقة في ذلك المجلس أيضاً[٤٧].

وعقدت الجلسة الأولى لتلك الدورة في الثامن عشر من نيسان ١٩١٢، إلا أن ذلك المجلس لم يكن هو الآخر أسعد حظاً لهم من سابقهِ، إذ سرعان ما دعت حكومة الإتحاديين ومن جديد إلى وجوب التخلص منه، لجود المعارضة النيابية القوية بين صفوفه، رغم الغالبية العظمى التي كان يتمتع بها الإتحاديين بين صفوفه [٤٨]. وما أكده (سليمان فيضي)[٤٩] في كتابه الموسوم في غمرة النضال **((وحيث أن نتائج الانتخابات جاءت على غير ما يهوى الإتحاديون، فقد عطلوا إفتتاحهِ، ثم اعتبروا هذه الانتخابات ملغات، وأوعزوا بإجراء انتخابات جديدة))**[٥٠].

ولأن نتائج تلك الإنتخابات لم تكن هي الأخرى على غير ما كان يهوى الإتحاديين، لذا فقد لجأوا الى تعطيل عمل ذلك المجلس مدة عام ونصف، لا بل أنهم إعتبروا تلك الإنتخابات ملغاة، طالبين في ذات الوقت بإجراء إنتخابات نيابية جديدة، من أجل الحصول على الغالبية العظمى في صفوفه، وتقليص دور المعارضة قدر المستطاع. فتم إستحصال الإرادة السلطانية بحل ذلك المجلس في الثالث عشر من آب من العام ذاته[٥١]. وأن العراق كان قد حصل على (٢٤) مقعداً نيابياً في تلك الإنتخابات[٥٢]. وقد شغلتها الأسماء الآتية :

- عن بغداد (مراد بك آل سليمان بك – فؤاد أفندي – محي الدين عبدالقادر الكيلاني – ساسون حسقيل)
- عن الموصل : (صالح السعدي – محمد علي فاضل – إبراهيم فوزي – داود يوسفاني) .
- عن البصرة : (طالب النقيب – عبدالوهاب القرطاس – عبدالله الزهير – أحمد نعيم كحالة) .
- عن الديوانية : (إسماعيل حقي بابان) .
- عن كربلاء : (فؤاد الدفتري – نوري البغدادي) .
- عن السليمانية : (الحاج ملا سعيد كركوكلي زادة – حكمت بابان) .
- عن كركوك : (محمد علي قيردار – ناظم نفطجي) .
- عن العمارة : (عبدالرزاق المير – معروف الرصافي – محمد علي حافظ) .
- عن المنتفك : (عبد المجيد الشاوي – جميل صدقي الزهاوي) .

– الدورة البرلمانية الثالثة (٤ كانون الثاني ١٩١٤ – ٧ آب ١٩١٤) :

في أواخر عام ١٩١٣ تم إجراء الإنتخابات النيابية الثالثة والأخيرة لمجلس المبعوثان العثماني، ضمن مدة المشروطية الثانية. وبعد إعلان نتائجها النهائية في الرابع من كانون الثاني ١٩١٤، تبين فوز الإتحاديين بأغلب مقاعدها أيضا، بعد أن قاموا بفرض المؤيدين لهم بالقوةِ والإكراه[٥٣]، إذ أن الانتخابات

السابقة كانت قد أثارت حفيظتهم، فقد قاموا بإرسال (٦٤) ضابطاً من الجيش العثماني إلى العراق، من أجل ضمان فوز المؤيدين لهم[٥٤].

وبعد أن سيطر الإتحاديين على سير مجريات الإنتخابات الأخيرة، وفرض المؤيدين لهم، كانت قد فازت قوائمهم الانتخابية في معظم المناطق التابعة إلى الولايات العراقية، بإستثناء المناطق التابعة إلى ولاية البصرة، إذ فاز فيها النائب (طالب النقيب)[٥٥] ومؤيديه من المعارضين لسياسة الإتحادين[٥٦].

ومن المظاهر الغريبة التي حدثت أثناء تلك الإنتخابات – أنه كان يفسح فيها المجال للمرشح أن يرشح نفسه عن أية منطقة يشاء – فظهرت بذلك نتائج غريبة، إذ تم إنتخاب النائب علي حيدر مدحت، نجل الصدر الأعظم السابق مدحت باشا، وهو تركي لا يجيد اللغة العربية، نائباً عن الديوانية[٥٧].

عقد مجلس المبعوثان إجتماعهُ الأول في تلك الدورة في الرابع عشر من مايس ١٩١٤، في حين عقد آخر إجتماعٍ له في السابع من آب من العام ذاته[٥٨]. وذلك يعني أن تلك الدورة هي الأخرى كانت كسابقاتها لم تستمر في عملها النيابي سوى بضعة أشهر، إذ أمر السلطان محمد الخامس بتعطيل عمل مجلس المبعوثان، متذرعاً بقيام الحرب العالمية الأولى وإنضمام الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط[٥٩].
وحصل العراق في إنتخابات تلك الدورة على (٣١) مقعداً نيابياً[٦٠]، كانت قد شغلتها الأسماء الأتية :
- عن بغداد (توفيق الخالدي – فؤاد الدفتري – جميل صدق الزهاوي – مراد سليمان – مأمون عقيل – ساسون حسقيل) .
- عن الموصل (صالح السعدي – محمد علي فاضل – ابراهيم فوزي – داود يوسفاني) .
- عن البصرة (طالب النقيب – الحاج عيسى روحي – عبدالله صائب – سليمان فيضي – عبدالرزاق النعمة – احمد كحالة) .
- عن الديوانية (علي حيدر مدحت باشا – خالد سليمان – فؤاد الجيبه) .
- عن كربلاء (فوزي بك – السيد عبد المهدي) .
- عن السليمانية (حكمت بابان – الحاج سعيد) .
- عن كركوك (محمد علي قيدار– ناظم نفطجي) .
- عن العمارة (شكري افندي – عبدالمجيد الشاوي – عبدالكريم السعدون) .
- عن المنتفك (قريش افندي – معروف الرصافي – عبدالمحسن السعدون) .

ومما تبين، أن المشروطية الثانية، أي العهد الدستوري الثاني، كان قد تشكلت فيها ثلاث دورات برلمانية، خلال المدة (١٩٠٨. ١٩١٤)، أبان حكم كل من السلطان عبد الحميد الثاني والإتحاديين . وقد

أتضح خلال ذلك أن السلطان عبد الحميد الثاني، لم يكن يؤمن بالعمل البرلماني، إذ انه كان يرى أن هذا النظام سيؤدي بالنهاية إلي تمزيق جسد الدولة العثمانية وتفتيت وحدتها، فهي تضم بين صفوفها العديد من الأقاليم ومن كل الطوائف والملل، ومن شأنها أن تتطرف في طلباتها، فتقدم مصالحها المناطقية على حساب المصالح العليا للدولة العثمانية .

وبعد أن اعيد العمل بالدستور العثماني وتشكيل مجلس المبعوثان عام ١٩٠٨، حصلت المواجهات العسكرية بين رجال السلطان عبد الحميد الثاني من جهة والمطالبين بالعمل الدستوري من الإتحاديين من جهة ثانية، فتم على إثر ذلك تنحية السلطان عبد الحميد الثاني والمجيء بأخيه السلطان محمد الخامس . فأصبحت بعد ذلك . جميع مرافق الدولة العثمانية، تدارمن قبل الإتحاديين، بما فيها الإشراف على إدارة الإنتخابات النيابية، خلال المدة (١٩٠٩– ١٩١٤). **المبحث الثالث**

دور النواب العراقيين في مناقشات مجلس المبعوثان

(١٨٧٦ – ١٩١٤)

المبحث الثالث

دور النواب العراقيين في مناقشات مجلس المبعوثان (١٨٧٦–١٩١٤)

أثار النواب العراقيين الذين شاركوا في مناقشات مجلس المبعوثان العثماني، العديد من القضايا المختلفة التي كان يعاني منها العراق، وتحديداً في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية وتعزيز الحريات . وكانت أغلب تلك المناقشات لاتخلو من بُعد برلماني مقبول، رغم حداثة عهدهم في تلك التجربة، إذ طالبوا بوجوب تعيين موظفين أكفاء يجيدون اللغة العربية ولهم دراية كافية بأحوال العراق ، هذا فضلاً عن تأكيدهم على ضرورة الإعتناء بالجانب الزراعي ووجوب تطويره عن طريق إصلاح قنوات الريّ وبناء السدود، وإدخال الأساليب الزراعية الحديثة، وصولاً إلى تخفيض الضرائب المفروضة على الفلاحين وإصلاح طرق جبايتها [٦١]. وطالبوا أيضاً بتطوير تجارة العراق الداخلية والخارجية، والإهتمام بإقامة المشاريع الصناعية، وعلى ضرورة تشجيع الأغنياء وحثهم على إقامة الشركات الخاصة بهم، من أجل أن تساهم هي الأخرى في نشر الصناعة في عموم مناطق العراق [٦٢] . وبالنسبة للرسوم الكمركية، فقد أيدَّ نائبا المنتفك ، خضر لطفي أفندي ورأفت بك السنوي، طلبٍ تقدم به المواطنون عن طريقهم إلى وزارة المالية، إذ طالبوا فيه بضرورة إلغاء عددٍ من الرسوم الكمركية التي تؤخذ برسم الإحتساب . وفعلاً قد تم إلغاء هذا الرسم[٦٣] .

وحظي جانب التعليم هو الآخر بإهتمام خاص من قبل النواب العراقيين، إذ آلحوا (مراراً وتكراراً) على ضرورة بنائهِ وتطويرهِ بالشكل الصحيح، وتثبيت اللغة العربية وجعلها لغةً للتدريس،[٦٤] . وطالب

فريق آخر من النواب العراقيين بالتوسع في إنشاء عدد المدارس وعلى مختلف المستويات التعليمية، حتى وصلت مطالبهم إلى وجوب تأسيس كلية للطب في بغداد إذ اتهموا الدولة العثمانية بتقاعسها عن الإنفاق على مشاريع بناء المدارس وإعتمادها على تبرعات الأهالي في بنائها، كما انتقدوا قلة إعداد المعلمين[٦٥].

وأكد النواب العراقيين على ضرورة إستعمال اللغة العربية في المدارس والمحاكم على حد سواء، دون إستثناء لأي إقليم أو ولاية[٦٦] . وفي ذلك خاطب النائب سليمان فيضي أعضاء مجلس المبعوثان، قائلاً: **((تصوروا أيها السادة – محكمة تجري في أحد محاكم العراق، فالحاكم يجهل اللغة العربية، والمتهم يجهل اللغة التركية، ويقدم الكاتب أو المباشر لهجة الترجمة، فأي ظلم هذا الذي يجري بأسم القانون حين يخطأ المترجم))**[٦٧].

وكانت من أهم القضايا الأخرى التي أثارها النواب العراقيين، قضية الإمتيازات التي منحها الباب العالي للشركات الأجنبية العاملة في العراق، إذ إنها كانت بنظرهم تنطوي على خطورة كبيرة على اقتصاديات العراق وسلامته . ففي ذلك المضمار– ناقشوا الإمتياز الخاص الذي قرر الباب العالي بموجبه عام ١٩٠٩– دمج سفنهِ التجارية مع شركة لنج البريطانية[٦٨]، إذ عَدَّ النواب العراقيين قرار الحكومة العثمانية، مخالفة صريحة للدستور العثماني، هذا فضلاً عن أنها لم تستأنس حتى برأي مجلس المبعوثان، إذ أنَّ ذلك الإمتياز كان بنظرهم سيلحق أفدح الأضرار الإقتصادية بالعراق، مما تسبب طول النقاش وإحتدامه إلى الحد الذي أثار حفيظة رئيس الوزراء، ومن ثم إضطرار رئيس مجلس المبعوثان إلى غلق باب النقاش حول الموضوع، مما أمر برفع الجلسة[٦٩].

وإقترح النائب إسماعيل حقي بابان، أن يجري مجلس المبعوثان تصويتاً فيما إذا كان على الحكومة العثمانية أن تعرض موضوع الإمتياز على المجلس، وقد نال ذلك الإقتراح التأييد الكبير من قبل اغلب أعضاء المجلس، ومقابل ذلك قام الإتحاديين بتجنيد عناصرهم خارج المجلس من أجل ممارسة الضغوط على النواب المؤيدين بمنح هذا الإمتياز، وقد نجحوا في ذلك، إذ تراجع أكثر النواب عن مواقفهم السابقة[٧٠].

وعلى النحو ذاتهِ إعترض عددٍ من النواب العراقيين على مد مشروع سكة حديد بغداد، حينما عُرض للنقاش، إذ طالبوا بإلغائهِ – كونهِ يهدد كيان العراق في جانبهِ الإقتصادي والسياسي ولأن إمتيازهِ كان قد منح سابقاً إلى المصرف الألماني أبان عهد السلطان عبد الحميد الثاني[٧١] .

وحظيت الزراعة بإهتمام كبير من قبل النواب العراقيين، ففي جلسة شباط ١٩١٠، تحدثوا عن الرخاء الاقتصادي الذي كان يعيشه العراق منذ أقدم العصور وحتى العصر العباسي، إذ طالبوا بإصلاح القطاع الزراعي في العراق ووجوب رصد المبالغ اللازمة لهُ، كما أبدوا إستغرابهم لقيام الدولة العثمانية بزراعة مادة الرز في عددا من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية وإهمال زراعتهِ في المناطق العراقية[٧٢].

وفي الجلسة التي عقدت في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩١١، قدم عددٍ من النواب العراقيين تقريراً الى مجلس المبعوثان حملوا فيه على والي بغداد ناظم باشا، لإسأته إستخدام الصلاحيات الممنوحه لهُ، وإهماله للقطاع الزراعي، ومحاباته لشيوخ العشائر، فضلا عن تغاضيه عن قطاع الطرق، وإعتماده على موظفين يفتقرون إلى النزاهة والكفاءة[٧٣]. وقد صرح وزير الداخلية العثماني بعد إتمام تلك المناقشات مباشرة، بالأتي : **((لقد عزل الوالي ناظم باشا حتى قبل أن تتحاح لهُ فرصة الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه))**[٧٤].

وفي السياق ذاتهِ، دافع النواب العراقيين عن حرية الفكر والصحافة، وتحديداً أثناء مناقشة قانون محكمة الصحفيين في الجلسة التي عقدت في الثامن عشر من حزيران ١٩١٤، إذ أنبرى من جديد النائب سليمان فيضي، للدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين، ناقداً القانون المقترح
بشدة، كونه يفضي إلى تضيق الخناق على حرية الصحافة وحرية النشر، مما يعد خروجاً على روح الدستور الذي أباح حرية التعبير، إذ قال: **((... لماذا لاتشدد الحكومة على المجرمين والقتلة بدل الكتاب القديرين والمتنورين ورأي الأقلام الحرة. إن هذا القانون يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة ويتعارض مع الدستور تعارضاً واضحاً))**[٧٥].

لقد أدت مواقف النواب العراقيين من خلال مناقشاتهم الهادفة في مجلس المبعوثان إلى لفت أنظار الوطنيين العراقيين والعرب على حد سواء، إذ قدروها تقديراً عالياً . فيروي عن ذلك النائب سليمان فيضي ايضا، بعد عودته ومروره ببلاد الشام بعد اختتام أعمال الدورة الثالثة والأخيرة للمجلس المذكور عام ١٩١٤، إذ قال: **((إستقبلنا شيبة ولاية حلب بحفاوة بالغة، إذ كانت مواقف نواب البصرة الجريئة في البرلمان قد ذاعت في البلدان العربية كافة، وفي حلب فاجاني شكري العسلي وقال حيث رأني ... لقد نذرت أن أقبلك يوماً من فمك وها قد حان اليوم الذي أفي به نذري))**[٧٦].

مما تقدم – تبين لنا أن النواب العراقيين كانوا قد مارسوا التجربة البرلمانية من خلال مجلس المبعوثان العثماني، أبان حكم كل من السلطان عبدالحميد الثاني والإتحاديين، خلال المدة (١٨٧٦-١٩١٤)، حينما كان العراق خاضعاً للسيطرة العثمانية، وخلال ذلك تشكلت مشروطيتان، أي عهدان دستوريان، تحققت فيهما أربع دورات إنتخابية، وأن كل من السلطان عبد الحميد الثاني والإتحاديين على حداً سواء– لم يظهروا أي إحترام يذكر لذلك المجلس، إذ إنَّ المزاجية كانت حاضرة عند حلهِ وإيقاف العمل ببنود الدستور أيضاً. وبكل الآحوال ورغم السلبيات التي رافقت تلك التجربة، إلا أنها لم تخلُ من النتائج الإيجابية، وذلك من خلال الطروحات والنقاشات التي أثارها وطالب بتحقيقها النواب العراقيين في مجلس المبعوثان، وتحديداً في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية، فضلاً عن حريتي الرأي العام والصحافة، ضمن المفاهيم والأساليب البرلمانية.

الخاتمة

وبعد أن رأينا التجربة البرلمانية التي خاضها النواب العراقيين، إثر فوزهم في الإنتخابات النيابية لمجلس المبعوثان العثماني، التي جرت ممارساتها الإنتخابية في الولايات العراقية الثلأث، خلال المدة (١٨٧٦-١٩١٤)، فإنها تستدعي منا وقفة تقييم كي نبين من خلالها أهم الإستنتاجات التي توصل إليها البحث .

١- إن الممارسة البرلمانية التي قام بها عددٍ من النواب العراقيين، كانت قد جاءت على أثر إعلان الدستور العثماني وتشكيل مجلس المبعوثان العثماني عام ١٨٧٦.
٢- تشكلت خلال المدة المذكورة، مشروطيتان، أي عهدان دستوريان، وكانت المشروطية الأولى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، خلال المدة (١٨٧٦-١٨٧٨)، إذ عقدت فيها دورة برلمانية واحدة ولإجتماعين إثنين فقط، في حين كانت المشروطية الثانية في غالبيتها في عهد حكم الإتحاديين، خلال المدة (١٩٠٨-١٩١٤)، وعقدت فيها ثلاث دورات إنتخابية.
٣- لم يظهر كل من السلطان عبد الحميد الثاني والإتحاديين على حد سواء، أي سلوك إحترامي للمؤسسة التشريعية والدستور، إذ أن المزاجية كانت حاضرة عند العمل بهما ومن ثم الأمر بحلهما و(لمرات عديدة) . وهذا يعني أنهم كانوا قد إتخذوا من ذلك المجلس والدستور، غطاءً لأجل بقائهم أطول مدة ممكنة في سدة الحكم .
٤- بعد أن سيطر الإتحاديين على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، حاولوا وبشتى الطرق التخلص من المعارضة النيابية ووصول مرشحيهم إلى مجلس المبعوثان، خلال المدة (١٩٠٨- ١٩١٤) .
٥- طرح النواب العراقيين الذين فازوا في إنتخابات مجلس المبعوثان، المشكلات التي كان يعاني منها العراق، وتحديداً في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية، فضلاً عن المطالبة بحريتي الرأي العام والصحافة .

الهوامش

(١) الدولة الصفوية : ينتمي الصفويون في الأساس إلى أسرة تركمانية صوفية، تنتسب إلى الشيخ صفي الدين المتوفى عام ١٥٣٤. وقد اشتهر هذا الشيخ بطريقة الصوفية في منطقة أردبيل، بعد أن حققت نفوذاً وإنتشاراً واسعين في مناطق أذربيجان . ويعد اسماعيل الصفوي المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية، بعد أن إستطاع القضاء على حكم إمارة الآق قوينلو ودخول مدينة تبريز عام ١٥٠١، ومن ثم السيطرة على مدينة بغداد عام ١٥٠٨ . ينظر: علاء نورس ، العراق في العهد العثماني - دراسة في العلاقات السياسية (١٧٠٠-١٨٠٠) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ٢١.

(٢) الدولة العثمانية : يرجع نسب العثمانيين الأوائل إلى أحدى عشائر قبيلة الغز التركية (قايي). ويعد عثمان بن ارطغرل المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية بعد أن خلف أباه في الحكم عام ١٢٩٩، وتعد مدة حكمه (١٢٩٩-١٣٢٩) من أهم الحقب التأريخية في قيام هذه الدولة ووضع الأسس العامة لها . ينظر: محمد فؤاد كوبري ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة : أحمد سعيد سلمان ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٦٥؛ محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٣) عماد أحمد الجواهري ، صراع القوى السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتى الحكم العثماني ، التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٩٠، ص ٤٩-٦١ .

(٤) لمعرفة الإصلاحات التي قام بها الوالي مدحت باشا في العراق ، ينظر: جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٧) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩١ ؛ محمد عصفور سليمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) ، مؤسسة نصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ،٢٠١٠ .

(٥) مدحت باشا : ولد عام ١٨٢٢ في مدينة إسطنبول، وعرف عنه منذ صباه، جديته واهتمامه بتحصيل العلوم . عين في بداية حياته بعدة وظائف حكومية في الديوان السلطاني ومن ثم والياً على عدة ولايات عثمانية بما فيها ولاية بغداد حتى وصل إلى منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان عبد العزيز الأول، وكان له الفضل في إعداد وصياغة الدستور العثماني عام ١٨٧٦، إلا ان السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أمر بإعتقاله ونفيه إلى قلعة الطائف بالحجاز بحجة التآمر ومحاولة قلب نظام الحكم . ينظر: صديق الدملوجي ، مدحت باشا ، د.ط ، الموصل ، ١٩٥٢ ، ص٤٩ ؛ آلن بالمر ، موسوعة التاريخ (١٧٨٩-١٩٤٥) ، ترجمة : سوسن فيصل الساحر ويوسف محمد أمين، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٢ ج١، ص٢٠ .

(٦) محمد عصفور سليمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) ، مؤسسة نصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠، ص٥٧ .

(٧) الصدر الأعظم : أحد الألقاب الرسمية التي أخذت تستعمل في الدولة العثمانية، بدءاً من عهد السلطان سليمان القانوني، وكان يدعى بالباب العالي ايضاً، ومن مهامه رئاسة الديوان السلطاني وعقد الإجتماعيات الشهرية، فضلاً عن استقبال الموظفين الكبار مرتين في الأسبوع . وأصبح الصدر الأعظم بعد صدور الدستور العثماني مسؤولا أمام البرلمان العثماني . تم إلغاء هذا المنصب من قبل مصطفى كمال أتاتورك بعد إعلان النظام الجمهوري في تركيا عام ١٩٢٣. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢-٦ .

(٨) عبد الحميد الثاني : ولد عام ١٨٤٢في إسطنبول، وخلف أخاه السلطان مراد الخامس، وكان يعد آخر السلاطين العثمانيين الأقوياء الذين إمتلكوا السلطة الفعلية. أمر العمل بالدستور وتشكيل مجلس المبعوثان عام ١٨٧٦. تم إقصائه عن الحكم من قبل الإتحاديين عام ١٩٠٩ ووضعه تحت الإقامه الجبرية في سالونيك باليونان حتى وفاته عام ١٩١٥. ينظر : أسيمة جانو ، موسوعة الألف عام (شخصيات صنعت التاريخ) ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٣-٢١٤ .

(٩) كان الدستور العثماني مكوناً من (١٢) قسماً وموزعاً على (١١٩) مادة . وقد نصت المادة (٤٢) أن يتألف المجلس العمومي العثماني (البرلمان) من هيئتين هما : هيئة الأعيان وهيئة المبعوثان، في حين نصت المادة (٦٥) أن عدد أعضاء هيئة المبعوثان يكون بمعدل عضو عن كل خمسين ألف من الذكور، ونصت المادة (٦٠) أن لا يزيد عدد أعضاء هيئة الأعيان عن ثلث عدد أعضاء هيئة المبعوثان، وأن يكون تعيينهم منوطاً بالحضرة السلطانية حصراً ولمدى الحياة . ينظر: شكري محمود نديم ، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية (١٩٠٨-١٩١٤) دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٥، ص٣٣.

(١٠) النظام البرلماني : نوع من أنواع الحكومات النيابية التي تقوم على أساس وجود مجلس نيابي منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي إنتخبه ، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفيه رئيس الدولة لا يكون مسؤولاً أمام البرلمان، إذ أن السلطة التنفيذية (الوزارة) هي التي تكون مسؤولة أمامه فقط، سواء كانت المسؤولية فردية أم

جماعية، وبالإستناد إلى الأعمال التي كلفت بها . ينظر: موريس ديفرجية ، النظم السياسية ، ترجمة : أحمد حسن عباس ، مؤسسة كامل حمدي ، القاهرة ، ت.ط ، ص١٣٤ .

(١١) ساطع الحصري ، البلاد الأوربية والدولة العثمانية ، د.ط ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص٧٤ .

(١٢) محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص٥٩٠ - ٥٩١ .

(١٣) مجلس المبعوثان : يعني مجلس الأمة ، وإن أعضائهِ هم الذين يقوّمون عمل الحكومة، سواء أكان ذلك العمل سلباً أم إيجاباً. ينظر : شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(١٤) سعيد عبد علي المكصوصي ، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي (١٩٢٥-١٩٣٩) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة واسط ، كلية التربية ، ٢٠٠٦ ، ص٦ .

(١٥) محمد عزة دروزة ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، ط٢ ، دمشق ، ١٩٧١، ص٧٧ ؛ فيصل الأرحيم ، تطور العراق تحت حكم الإتحاديين (١٩٠٨-١٩١٤) ، د.ط ، الموصل ، ١٩٧٥ ، ص١٤٤.

(١٦) علي هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، د.ط ، بيروت، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٥ .

(١٧) المشروطية : بمفهومها العلمي - تعني إعلان النظام البرلماني، وبموجبه تكون السلطة (التنفيذية) الوزارة، مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام البرلمان حصراً وليس أمام السلطان . ولها صلاحيات بتشريع القوانين المطلوبة : ينظر فيصل الأرحيم ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(١٨) ينظر: عباس العزاوي ، موسوعة تاريخ العراق بين إحتلالين ، المجلد الثامن ، مكتبة الحضارات، بيروت ، ت. ط ، ص٤٥ .

(١٩) سعيد عبد علي باصي المكصوصي ، المصدر السابق ، ص٧ .

(٢٠) محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص ٦٠١.

(٢١) عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان (١٩٠٨-١٩١٤) رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، ١٩٨٩، ص٥٧ .

(٢٢) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتى عليها ، مكطتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ج٤ ، ص ١٧٦٤ - ١٧٦٦ .

(٢٣) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة : عفيف البستاني ، دار فارس ومنى البعلبكي ، ط ٨ ، دار الملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٥٨٥ .

(٢٤) شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤.

(٢٥) الحرب (الروسية - العثمانية) : وقعت تلك الحرب في الرابع والعشرين من نيسان ١٨٧٧، على أثر الثورة التي قام بها المسيحيون من منطقة البلقان ضد الوجود العثماني، فقامت روسيا القيصرية على أثر ذلك بتحركاتها العسكرية بحجة الدفاع عن الأقليات المسيحية (الأرثدوكس والسلافيين)، وخلال سير المعارك إستطاعت القوات الروسية من الإنتصار على القوات العثمانية والوصول إلى مشارف مدينة أدرنه بالقرب من العاصمة العثمانية إسطنبول، مما أضطر ذلك السلطان عبد الحميد الثاني إلى الموافقة على عقد صلح (سان ستيفانو) مع روسيا القيصرية، رغم مقرراته التي كانت قاسية جداً بحق العثمانيين . ينظر: محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص ٦٠٣ – ٦٣٠.

(٢٦) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص٥٨٩.

(٢٧) رفض السلطان عبد الحميد الثاني وبإصرار شديد جميع الإغراءات المالية التي قدمها إليه اليهود، من أجل الحصول على أرض فلسطين، رغم الضائقة المالية الكبيرة التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية . وفي هذا قال قولته المشهورة: **((إن واجبه هو الحفاظ على أرض فلسطين التي هي وديعة في عنقه سيسأل عنها أمام الله يوم الحساب))**. ينظر: السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨)، الترجمة العربية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨.

(٢٨) شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص٢٩٥.

(٢٩) ولو نظرنا إلى الدول الأوربية الكبرى التي كانت تعيب على الدولة العثمانية نظامها الإستبدادي، فأن روسيا القيصرية لم يتشكل فيها البرلمان الروسي (الدوما) إلا في عام ١٩٠٥، ولم يمنح صلاحية حجب الثقة عن الحكومة إلا في عام ١٩١٨، إذ كانت تلك الصلاحية بيد القيصر حصراً. أما في البلدان الأوربية الأخرى التي كانت اكثر تطوراً في المجال الديمقراطي، فقد كان يشترط في بريطانيا وفرنسا أن تكون العضوية في البرلمان من البريطانيين والفرنسيين حصراً دون غيرهم . ينظر: محمود شكري نديم ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٣٠) رامزور ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة : صالح احمد العلي ، د.ط ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٤٠.

(٣١) جمعية الإتحاد والترقي : تأسست هذه الجمعية عام ١٨٨٩، وكان أعضاؤها هم بالأساس أعضاء سابقين في جمعية تركيا الفتاة، ومنهم ،أنور باشا، مصطفى باشا، طلعت باشا، جمال باشا. وكانت هذه الجمعية تؤيد النظرية المركزية في

ممارسة الحكم، إذ أعلنت أن حل مشاكل الأقليات لا يتم إلاّ عن طريق تتريكها وفرض اللغة التركية في جميع مؤسسات الدولة . ينظر: عبدالوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص٢٧.

(٣٢) محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٣٥ .

(٣٣) ينظر: عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤- ١٩٥ ، حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥ - ١٩٤٦) وموقف جماعة الأهالي منها ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ . وتجدر الإشارة إلى أن المجموع الكلي لعدد النواب الفائزين في تلك الدورة كان (٢٤٥) نائباً، وكان عدد النواب الأتراك (١٥٠) نائباً، في حين كان عدد نواب الأقاليم العربية (٦٠) نائباً، أما الأعداد المتبقية فقد مثلت القوميات والجنسيات الأخرى الواقعة تحت حكم الدولة العثمانية. ينظر : بثينة عباس الجنابي، تاريخ العرب الحديث ، د.ط، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٥٧ .

(٣٤) الجمعية المحمدية : تشكلت تلك الجمعية بعد مدة قصيرة من إعلان الدستور العثماني ، وكانت تحمل الصفة الدينية في مظهرها الخارجي، إلا أنها في واقع الحال كانت ذات هدف سياسي، من أجل محاربة العهد الجديد والقضاء عليه. وكان من أبرز أعضاءها رجل الدين المتصوف (درويش وحدتي)، الذي كان يدعوا أن الدستور العثماني هو مخالف للشريعة الإسلامية، وأن السلطان غير راضٍ عنه، وأنه كان قد وافق عليه مكرهاً، لذا وجب إلغاءهِ وإعلان الشريعة الإسلامية بدلاً عنه. ينظر : علي الوردي ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، دار بهجة المعرفة ، بغداد ، ت.ط ، ج ٣ ، ص ١٥٨.

(٣٥) الماوتلن ، عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة : راسم رشدي ، د.ط ، مصر ، ١٩٥٠، ص١٩٥.

(٣٦) واقعة ٣١ آذار: تمرد قام به أنصار السلطان عبد الحميد الثاني من الجيش العثماني الأول المكلف بحماية العاصمة إسطنبول، ومجموعة من الدراويش وطلاب مدارس الشريعة ضد الإنقلاب العلماني المضاد . وخلال ذلك - رأى الإتحاديون أنها فرصة مناسبة لأجل التخلص من السلطان عبد الحميد الثاني وإسقاط حكمهِ ، إذ إلتقت هذه الرغبة مع رغبة الدول الأوربية الكبرى التي رأت أن هذا العمل يعد الخطوة الأولى لتمزيق وحدة الإمبراطورية العثمانية. وهنا شعر كل من اليهود والأرمن ايضاً أنهم قد اقتربوا كثيراً من تحقيق أهدافهم المرجوة نحو الإستقلال وتكوين الدولة المنشودة . ينظر: أسعد محمد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٣١ ؛ عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٠٣.

(٣٧) محمود شوكت : عراقي الأصل، ولد في بغداد عام ١٨٥٧، وفي عام ١٨٧٠ ذهب إلى اسطنبول لغرض الدراسة في المدارس العسكرية حتى وصل إلى رتبة عميد في الجيش العثماني، وعين وزيراً للدفاع في وزارتي (حقي باشا وسعيد باشا) الإتحاديتين عام ١٩١٢، ثم أصبح بعد ذلك رئيساً للوزراء عام ١٩١٣، إلا أنه قتل من قبل الإتحاديين في العام ذاتهِ . ينظر: حازم مجيد أحمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية (١٩٠٨-١٩٤١م) ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٠ .

(٣٨) شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(٣٩) إجتمع مجلس المبعوثان والأعيان في جلسة مشتركة واحدة في السادس والعشرين من نيسان، وقرروا فيها خلع السلطان عبدالحميد الثاني عن سدة الحكم، بعد أن استدعوا شيخ الإسلام محمد ضياء الدين لإصدار الفتوى اللازمة بذلك، فأرسلوا وفداً إلى السلطان عبدالحميد الثاني لتبليغه بقرار خلعه . والغريب أن الوفد المذكور - كان مؤلفاً من : (أرمني يدعى آرام، ويهودي ماسوني أسمه عمانوئيل قره صو، والفريق أسد باشا، والفريق البحري عارف حكمت) . ينظر: عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ – ٢٠٥ ؛ شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص٥٤ .

(٤٠) محمد رشاد : تولى الحكم وعمره (٦٥) عاما بعد خلع أخيه السلطان عبد الحميد الثاني، وكان يكنى بأبو الفقراء. عارض دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الإتحاديين لم يأخذوا برأيه، توفي في إسطنبول عام ١٩١٨. ينظر: محمود علي عامر . تاريخ الإمبراطورية العثمانية (دراسة تاريخية إجتماعية) ، دار الصفدي ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٣٣٠-٣٣١.

(٤١) الماوتلن ، المصدر السابق ، ص١٩٥.

(٤٢) أخذت حكومة الإتحاديين تصدر قوانينها الصارمة للحِد من الحريات العامة، فقامت بالتضييق على الصحافة ومنع إنشاء النوادي والجمعيات الإجتماعية التي تحمل الأسماء العربية و القومية، فضلاً عن إقتناعهم أن قيام الدولة لايتم إلاَّ على أساس القومية، أي أن على تركيا (تتريك) العناصر غير التركية . ينظر : أسعد محمد داغر، المصدر السابق ، ص٣٥.

(٤٣) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٧٩، ج١ ، ص٣٥.

(٤٤) سعيد عبد علي باصي المكصوصي ، المصدر السابق ، ص٩ .

(٤٥) كانت من أهم الظواهر التي برزت في العراق خلال تلك المدة، تأسيس عددا من الصحف والمجلات التي كانت متنفسا للمتعلمين والمثقفين في نشر كتاباتهم وفعالياتهم المتنوعة. وكانت من أهم تلك الصحف (الزوراء، بغداد، الرقيب،

البصرة، الإيقاظ، الزهور، الصباح، صدى الإسلام، صدى بابل، الروضة، مصباح الشرق)، ومن المجلات (لغة العرب، تنوير الأفكار، العلم، النور، الحياة). ينظر : عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٧.
(٤٦) محمد مظفر الأدهمي ، العراق (تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية ١٩٢٠ - ١٩٣٢) ، د.ط ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٣١ .
(٤٧) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ص ٣٨ .
(٤٨) خولة طالب لفته ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والإجتماعي في العراق ، د.ط ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٥٣ .
(٤٩) سليمان فيضي : ولد عام ١٨٨٥ في الموصل ، ودرس في الإعداديتين الاميرية والعسكرية في الموصل وبغداد ، ثم سافر إلى إسطنبول لدراسة الحقوق ، وبعد عودته الى العراق قرر مقاومة سياسة الإتحاديين العنصرية. أختير نائباً عن ولاية البصرة في مجلس المبعوثان عام ١٩١٢ . توفي ودفن في البصرة عام ١٩٥١ . ينظر : حسن كاظم لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية (مفاهيم ، احداث ، أحزاب ، شخصيات) ، المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .
(٥٠) نقلاً عن : سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، د.ط ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٢ .
(٥١) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ - ١٩١٤) ،د.ط،القاهرة،١٩٦٠،ص ٧١.
(٥٢) ينظر: حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٦.
(٥٣) عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٨٨.
(٥٤) توفيق علي برو ، المصدر السابق ، ص٧٥ .
(٥٥) طالب النقيب : ولد في البصرة عام ١٨٧١ ، وكان من أبرز الشخصيات العراقية في العهد العثماني. أنتخب نائباً عن ولاية البصرة في مجلس المبعوثان في الأعوام ١٩٠٨ و ١٩١٢ و ١٩١٤. وبعد الإحتلال البريطاني للعراق كان قد رشح نفسه لعرش العراق ، إلا أن السلطات البريطانية رفضت ذلك. أصبح وزيرا للداخلية في الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢٠. كان ينادي بوجوب جعل نظام الحكم في العراق جمهوريا. توفي في البصرة عام ١٩٢٩. ينظر : هادي حسن عليوي ، الأحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية ، دار رياض الريس ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨.
(٥٦) سليمان الفيضي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠.
(٥٧) عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٨٩.
(٥٨) توفيق علي برو ، مصدر السابق ، ص ٧٦ .
(٥٩) خوله طالب لفته ، المصدر السابق ، ص٦١ .
(٦٠) ينظر : سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص١٤١ .
(٦١) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص١٦٢ ؛ فيصل الأرحيم ، المصدر السابق ، ص٤٢٩ .
(٦٢) نمير طه ياسين ، بدايات التحديث في العراق (١٩١١-١٩١٤) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية - المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، ١٩٨٤، ص٢٩٤
(٦٣) عصمت برهان الدين عبدالقادر ، المصدر السابق ، ص١٤٢ .
(٦٤) سليمان فيضي : ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٥، دخل الإعدادية الأميرية في الموصل عام ١٨٩٥، والإعدادية العسكرية في بغداد، ثم سافر بعدها إلى اسطنبول لدراسة الحقوق، وبعد عودته إلى العراق - قرر مقاومة الإتحاديين وسياستهم العنصرية . أختير نائباً عن البصرة في مجلس المبعوثان في الدورة الثالثة من المشروطية الثانية عام ١٩١٢ . توفي أثر مرض عضال ودفن في مدينة البصرة عام ١٩٥١. ينظر: حسن كاظم لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية (مفاهيم - أحداث - أحزاب - شخصيات) ، المعارف للمطبوعات ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٣. ص٣٠٥-٣٠٧.
(٦٥) نقلاً عن : سليمان فيضي ، المصدر السابق ص ١٦٤. -١٦-
(٦٦) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص٣٠١؛ محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص١٦٣.
(٦٧) نقلاً عن : عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٧٦.
(٦٨) شركة لنج : بعد إنتهاء بعثة فرنسيس جسني البحرية من مسح نهر الفرات عام ١٨٣٧، صدرت الأوامر البريطانية إلى هنري بلوس دنج ، من أجل إكمال دراسة باقي أنهار العراق الأخرى ، فقام لنج على إثر ذلك بتأسيس شركة للملاحة في نهر دجلة عام ١٨٤٠.وبعد أن حصل على موافقة الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية، فضلاً عن الموافقة العثمانية ، قام بتأسيس شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات عام ١٨٦١. ينظر: صالح خضر محمد ، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق (١٨٣١- ١٩١٤) ، دراسة تاريخية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٧- ٢٦٨.
(٦٩) عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص١٣٦؛ ساطع الحصري ، المصدر السابق ، ص١٢٩ .

(٧٠) محمد هليل الجابري ، الحركة القومية في العراق (١٩٠٨ - ١٩١٤) ، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٠٨ ، ص ٣٢٤.
(٧١) عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص١٣٧ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٩.
(٧٣) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٧.
(٧٤) نقلاً عن : عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .
(٧٥) نقلاً عن : سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .
(٧٦) نقلا عن : سليمان فيضي ، المصدر السابق ص ١٦٤ – ١٦٤.

List of sources

First - Arabic and Maari Books:

1- Asaad Muhammad Dagher, my notes on the sidelines of the Arab cause, Dr. I, Cairo, 1959.
2- Buthaina Abbas Al-Janabi, Modern History of the Arabs, Dr. I, Baghdad 1990.
3- Tawfiq Ali Barro, Arabs and Turks in the Ottoman Constitutional Era (1908-1914), Dr. I, Cairo, 1960.
4- Jamil Musa al-Najjar, the Ottoman administration in the wilayat of Baghdad during the reign of the governor Medhat Pasha until the end of the Ottoman rule (1869-1917), Madbouly Library, Cairo, 1991.
5- Hazem Majeed Ahmad Al-Douri, Iraqi officers and the establishment of the nation-state (1908-1941), Dar Al-Hikma, Baghdad, 2012.
6- Hussein Jamil, Parliamentary Life in Iraq (1925 - 1946) and the position of the People's Community regarding it, Al-Adeeb Al-Baghdadi Press, Baghdad, 1983.
7- Khawla Talib Lafta, Suleiman Faidi and his political and cultural role in Iraq, Dr. I, Baghdad, 2003.
8- Ramzor, The Girl Turkey and the Revolution of 1908, translation: Salih Ahmed Al-Ali, Dr. I, Beirut, 1972.
9- Sultan Abdul Hamid II, My Political Memoirs (1891-1908), Arabic translation, Beirut, 1977.
10- Suleiman Faidi, in the midst of struggle, Dr. I, Baghdad, 1952.
11- Salih Khidr Muhammad, British diplomats in Iraq (1931-1914) historical study, House of Cultural Affairs, Baghdad, 2005.
12- Abd al-Aziz Muhammad al-Shennawi, The Ottoman Empire, a Mufti Islamic State, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1984, Part 4.
13- Alaa Nawras, Iraq in the Ottoman Era - A Study in Political Relations (1700-1800), Freedom House Printing, Baghdad, 1979.
14- Ali Al-Wardi, Social Profiles from the History of Modern Iraq, Dr. I, Baghdad, 1969, Part 1.
15- Ali Hadi al-Shalah, Talib Pasha al-Naqeeb and his role in the modern political history of Iraq, Dr. I, Beirut, 2002.
16- Imad Ahmad Al-Jawahiri, The Struggle of Political Forces in the Arab East from the Mongol Conquest to the Ottoman Rule, Higher Education, Mosul, 1990.
17- Faisal Al-Rahim, The Development of Iraq Under the Federalists (1908-1914), Dr. I, Mosul, 1975.
18- Lutsky, History of Modern Arab Countries, translated by: Afif Al-Bustani, Dar Faris and Mona Al-Baalbaki, 8th Edition, Dar Al-Millions, Beirut, 1979.

19- The Mautlin, Abd al-Hamid, God's Shadow on Earth, translation: Rasim Rushdie, Dr. I, Egypt, 01950.
20- Muhammad Azza Darwazeh, The Modern Arab Movement Arose, 2nd Floor, Damascus, 1971.
21- Muhammad Asfour Suleiman, Iraq during the reign of Medhat Pasha (1869-1872), Nasr Foundation for Iraqi Writers, Baghdad, 2010.
22- Muhammad Farid Bey Attorney, History of the Ottoman Attic State, Dar Al-Jeel, Beirut, 1977.
23- Muhammed Fouad Kobrli, The establishment of the Ottoman Empire, translation: Ahmad Saeed Salman, Dr. I, Cairo, 1965.
24- Mohamed Kamal El-Desouky, The Ottoman Empire and the Eastern Question, Dr. I, Cairo, 1976.
25- Muhammad Mudhafar Al-Adhami, The Iraqi Founding Council, 2nd floor, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1979 Part 1.
26- Mahmoud Ali Amer, History of the Ottoman Empire (A Sociological History Study), Dar Al-Safawi, Damascus, 2004.
27- Maurice Devergie, political systems, translation: Ahmed Hassan Abbas, Kamel Hamdi Foundation, Cairo, Tel.
28- Hadi Hassan Alaiwi, Public and Secret Political Parties, Riyadh Al-Rayes House, Beirut, 2001.

Second - university theses and dissertations:

A- Thesis:

1- Saeed Abdul Ali Al-Maksousi, The Role of Kut Representatives in the Iraqi Parliament (1925-1939), Master Thesis (Unpublished), Wasit University - College of Education, 2006.
2- Esmat Burhanuddin Abdul Qadir, The Role of Arab Representatives in the Council of Envoys (1908-1914), Master Thesis (Unpublished), University of Mosul - College of Arts, 1989.
3- Namir Taha Yassin, Beginnings of Modernization in Iraq (1911-1914), MA (Unpublished), Al-Mustansiriya University - Higher Institute for National and Socialist Studies, 1984.

B- University theses:

1- Shukri Mahmoud Nadim, Conditions of Iraq in the second condition of conditionality (1908-1914), historical study, PhD thesis (unpublished), University of Baghdad - College of Arts, 1985.
2- Muhammad Hillil Al-Jabri, The National Movement in Iraq (1908-1914), PhD thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Arts, 1980.

Third - historical and political encyclopedias:

1- Asima Jano, The Thousand Years Encyclopedia (Characters Who Made History), Dar Al-Maarif, Cairo, 2006.
2- Allen Palmer, Encyclopedia of History (1789-1945), translation: Sawsan Faisal Al-Saher and Youssef Muhammad Amin, Freedom House Printing, 1992, part 1.

3- Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Politics (Concepts - Events - Personal Parties), Al-Maaref for Publications, 2nd edition, Beirut, 2013.
4- Abbas Al-Azzawi, Encyclopedia of Iraqi History between Two Occupations, Volume Three, Library of Civilizations, Beirut, Tel.
5- Abdel Wahab Al-Kayali and Kamel Zuhairi, Encyclopedia of Politics, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1974.